استراتيجيات عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة والتصدي للتغيرات المناخية

Strategies of international non-governmental organizations in protecting the environment and addressing climate change

العابد فواز[1]، ميهوبي فخر الدين[2]

[1] مخبر الأمن القومي الجزائري الرهانات والتحديات، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة،

f.labed@univ-dbkm.dz

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة، fakhreddine.mihoubi@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2026/07/11 تاريخ القبول: 2026/09/26 تاريخ النشر: 2026/10/15

ملخص:

تؤدي المنظمات الدولية غير الحكومية دوراً محورياً على الساحة العالمية في تعزيز الاستدامة البيئية ومكافحة التغير المناخي. حيث تعمل على تطوير استراتيجيات للحفاظ على البيئة، مما يساهم في تحقيق الاستقرار والأمان العالمي، حيث تعمل على رفع مستوى الوعي المجتمعي بالمشكلات البيئية، والسعي لكسب تأييد القادة وصناع السياسات لاتخاذ قرارات حاسمة تدعم القضايا البيئية محلياً ودولياً، كما تحرص على مراقبة أداء الشركات الضارة بالبيئة والعمل على تحسين ممارساتها، وتهتم بالمشاركة الفاعلة في المحادثات الدولية بشأن البيئة، ودعم جهود الرصد والالتزام بالمعاهدات العالمية الخاصة بالمناخ.

كلمات مفتاحية: المنظمات الدولية غير الحكومية.، التغير المناخي.، حماية البيئة.

Abstract:

International non-governmental organizations play a pivotal role on the global stage in promoting environmental sustainability and combating climate change. These organizations work on developing innovative tools and strategies to preserve the environment, which contributes to achieving global stability and security.

They work to raise societal awareness of environmental problems and strive to gain the support of leaders and policymakers to make decisive decisions that support environmental issues locally and internationally. They also ensure to

monitor the performance of companies that are harmful to the environment and work to improve their practices, and they are keen to actively participate in international discussions on the environment and support monitoring efforts and compliance with global climate treaties.
Keywords: International NGOs, climate change, environmental protection.

المؤلف المرسل: العابد فواز ، f.labed@univ-dbkm.dz

مقدمة:

تعتبر قضايا البيئة والتغير المناخي من أهم التحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين، ويعتبر الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة من أولويات المجتمع الدولي، حيث يمكن لتدهور البيئة أن يؤدي إلى آثار سلبية كبيرة على الصحة العامة والاقتصاد والأمن.

تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دوراً هاماً في حماية المناخ وتعزيز الأمن البيئي على مستوى العالم من خلال تطوير استراتيجيات تساهم في حماية البيئة ،وتعزيز الأمن والسلم العالميين، وتعمل على المشاركة في السياسات البيئية العالمية بمجموعة من الوسائل تهدف من خلالها إلى رفع الوعي العام حول القضايا البيئية، وكسب دعم القرارات المهمة من قِبل صنّاع القرار الرسميين للتأثير على السياسات المحلية والخارجية ذات الصلة بالبيئة، وتنسق جهودها لتحسين سلوك الشركات التي تلحق ضرراً بالبيئة، وتشارك في المفاوضات الدولية المتعلقة بالقضايا البيئية وتدعم مراقبة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المرتبطة بحماية المناخ.

في خضم هذه السياقات المتعددة، نطرح التساؤل المحوري التالي: **ما هي الاستراتيجيات التي تعتمدها المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية النظام البيئي ومواجهة تداعيات تحول المناخ؟**

للإجابة على إشكالية الدراسة والإحاطة بحيثياتها ننطلق من الفرضية التالية: **كلما اتسمت خطط عمل المنظمات الدولية غير الحكومية بالتنوع والمرونة، ازداد نجاعتها في الحفاظ على التوازن الطبيعي والحد من آثار التقلبات المناخية.**

وإعمالاً لتغطية كافة زوايا الموضوع، تم الاعتماد على مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة

مقدمة

أولا: استراتيجيات الضغط والمواجهة:

ثانيا: الاستراتيجيات التعاونية

ثالثا: إستراتيجية نشر الوعي والتعليم

خاتمة

أولا: استراتيجيات الضغط والمواجهة:

تُصنف إستراتيجية المواجهة كإحدى الركائز الأساسية التي تستند إليها المنظمات الدولية غير الحكومية لبلوغ غاياتها. وترتكز هذه المقاربة بشكل جوهري على ممارسة الضغوط المباشرة على الأطراف النافذة والمسؤولين لدفعهم نحو تبني التحولات المنشودة.

وحتى تؤتي هذه الإستراتيجية ثمارها، ينبغي أن تحوز هذه المنظمات على مؤهلات جيدة، ووسائل متطورة، وبيانات دقيقة. كما يشترط أن يتمتع موجهو الحملات التوعوية والإعلامية بالكفاءة اللازمة لإحراز النتائج بمرونة واقتدار، وذلك عبر توظيف حزمة من الأساليب الضاغطة التي تُرغم ممسكي زمام السلطة على إصدار قرارات دولية ذات صفة إلزامية، ومن أبرز هذه التكتيكات: التقاضي، التشهير، والمقاطعة الاقتصادية.

1. الدعاوى القانونية (اللجوء للقضاء):

على الرغم من صعوبة إنشاء هيئة تشريعية عالمية تمتلك سلطة سن القوانين الخاصة بالشركات التجارية الدولية، كما يقترح بعض الفقهاء، إلا أن هذا الاقتراح يظل قابلًا للتطبيق على المستوى الوطني لوضع قواعد للمساءلة وإنفاذها ضد الشركات العالمية. حيث يتعين على الدول وضع إجراءات فعالة لتقديم الدعاوى المشروعة إلى المحاكم مع ضمان استقلالية القضاء بعيدًا عن الضغوط السياسية والاقتصادية التي تمارسها الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وإتاحة الفرصة للمنظمات الدولية غير الحكومية للوصول إلى المحاكم لإنفاذ قواعد القانون الدولي.[1]

كما جرى العمل على تشجيع البحث عن آليات قانونية ملائمة تكفل مساءلة الدول والمنظمات الدولية عن الأضرار الناجمة عن أنشطتها. وفي هذا السياق، تمكنت مجموعة من المنظمات الدولية غير الحكومية سنة 1993 من تقديم الدعم للبنك الدولي من أجل إنشاء هيئة تفتيش مختصة بدراسة وتقييم الأضرار التي قد تلحق بالأفراد نتيجة المشاريع التي يمولها البنك أو يساهم في دعمها، وتتولى هذه الهيئة فحص الشكاوى وتقدير حجم الضرر ليُتخذ القرار المناسب بشأنه، سواء من خلال تعويض المتضررين أو إيقاف التمويل المخصص للمشروع أو سحبه نهائيًا عند الاقتضاء [2]

وعليه، تُعدّ آلية التقاضي أو اللجوء إلى القضاء من بين الوسائل التي تعتمدها المنظمات الدولية غير الحكومية لتحقيق المساءلة ومواجهة التجاوزات، وذلك من خلال الاحتكام إلى جهة مستقلة ومحايدة تتمثل في السلطة القضائية، ويتميز هذا الأسلوب بقدرته على توفير الحماية والمساندة للأفراد والجمعيات والمنظمات بما يحدّ من تعرضهم لأشكال القمع أو التضييق، كما يبرز الطابع العام للقضية التي تتناولها الحملة، الأمر الذي يجعل من الدعاوى القضائية وسيلة فعالة لمراقبة الشركات متعددة الجنسيات وإخضاعها للمساءلة عن الانعكاسات الاجتماعية والبيئية السلبية المترتبة على مشاريعها وأنشطتها التنموية. [3]

ومن الأمثلة على ذلك، ما قامت به جمعية الحفاظ على الحياة البرية في أستراليا من ملاحقات قضائية ضد الحكومة بسبب مساهماتها في تغير المناخ، وكذلك شبكة العمل المناخي الأسترالي (CANA)، التي تهدف إلى استكشاف السبل القانونية لمقاضاة المسؤولين عن أضرار تغير المناخ.

ومن أبرز الأمثلة أيضا على هذا التوجه ما قامت به منظمات بيئية مثل "أصدقاء الأرض ألمانيا" (BUND)، و"جيرمان ووتش" (Germanwatch)، و"اتحاد الحفاظ على الطبيعة والتنوع البيولوجي" (NABU) في عام 2005 حيث رفعت هذه المنظمات دعوى قضائية في ألمانيا ضد الحكومة الاتحادية، ممثلة في وزارة الاقتصاد والعمل اعتراضًا على منح ضمانات ائتمانية للتصدير لشركة "أويلر هيرميس" (Euler Hermes)، التي تنشط في قطاعات تسهم بشكل كبير في انبعاثات الغازات الدفيئة على المستوى المحلي والدولي. حيث استند المدّعون في قضيتهم إلى القوانين البيئية الألمانية، وطالبوا بالحصول عبر حكم قضائي على بيانات تتعلق بمشاريع الشركة منذ عام 1997، وفي عام 2006 أصدرت المحكمة حكمًا يلزم الجهات الحكومية بالكشف عن تفاصيل المشاريع التي تتجاوز قيمتها 15

مليون يورو بعد صدور الحكم، لكن وزارة الاقتصاد سعت إلى إسقاط القضية لكنها في النهاية توصلت إلى تسوية خارج المحكمة، التزمت من خلالها بالدخول في مفاوضات مع المنظمات البيئية وتوفير الشفافية الكاملة بشأن المشاريع المستقبلية، تماشيًا مع مطالب تلك المنظمات.

وفي نفس السياق قدّمت عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية الفرنسية دعاوى قضائية أمام مجلس الدولة الفرنسي، من بينها دعوى رفعتها منظمة "ألساس ناتور" (Alsace Nature)، طالبت فيها بإلغاء قرار نزع ملكية أراضٍ زراعية لصالح مشروع إنشاء طريق سريع في مدينة ستراسبورغ، وترتكز الدعوى على أن تنفيذ هذا المشروع سيؤدي إلى تفاقم أزمة التغير المناخي من خلال إزالة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، مما يشكل خطرًا على بعض الأنواع الحيوانية والنباتية ويؤثر سلبًا على التنوع البيولوجي.

كما رفع مركز الدفاع عن البيئة في الولايات المتحدة دعوى قضائية ضد شركة "أوينز كورنينغ" (Owens Corning Corp)، المالكة لمنشأة "غريشام" (Gresham)، متهماً إياها بإنشاء المنشأة دون الحصول على الترخيص القانوني المطلوب وفقًا لقانون الهواء النظيف الأمريكي، وذكر المركز أن الانبعاثات الصادرة عن المنشأة تسهم في زيادة الاحترار العالمي، مما يُلحق أضرارًا بيئية بولاية أوريغون، وهي منطقة يرتادها أعضاء المنظمات الدولية غير الحكومية المنضوية تحت المركز لأغراض الترفيه والاستجمام. (4)

2. التشهير (تفعيل العار):

يُعتبر التشهير، أو تفعيل العار الأخلاقي أحد أكثر الأساليب استخدامًا من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية، يتمثل هذا الأسلوب في وصم الشركات بسبب سلوكها السيئ، حيث تُظهر الأدلة أن الشركات حساسة للنقد العام، خاصة عندما يرتبط اسم علامتها التجارية وسمعتها بممارسات غير أخلاقية. (5)

يعتمد هذا الأسلوب على تحليل سلوكيات وتحركات وسياسات وتصرفات الجهات الفاعلة المستهدفة، سواء كانت حكومات، أو مؤسسات تمويل دولية مثل البنك الدولي، أو شركات كبرى تنتمي للقطاع الخاص. وفي حال عدم التزام هذه الجهات بالمعايير والقوانين والسياسات الدولية، أو تورطها في

أنشطة تُلحق ضررًا بالمناخ والبيئة، يلجأ الناشطون من خارج الأطر الحكومية إلى استخدام ما يُعرف بـ"الضغط الأخلاقي" كوسيلة للتأثير عليها ودفعها لتعديل سياساتها أو ممارساتها، وذلك لأن الجهات المستهدفة – سواء كانت حكومية أو شركات أو مؤسسات دولية – تهتم كثيرًا بصورتها العامة وتقييم الآخرين لها ما يجعلها عرضة للضغوط إذا تم تهديد سمعتها، وإذا لم تستجب تلك الجهات لمطالب النشطاء فإن هؤلاء يكونون على استعداد لإثارة الرأي العام وفضح ممارساتها بما يكفي لهز صورتها ومكانتها.

ويُعد نجاح هذا الأسلوب مرهونًا بمدى قدرة النشطاء على رصد ومتابعة سلوك تلك الجهات بدقة، وجمع معلومات موثوقة عنها، إضافة إلى مهارة المنظمات الدولية غير الحكومية في تعبئة أعضائها والتأثير في الرأي العام عبر وسائل الإعلام. ويُعتبر أسلوب "التشهير" أو "وصم العار" من أبرز الأدوات التي تستخدمها هذه المنظمات، لا سيما عند التعامل مع السلوكيات غير الأخلاقية للشركات الكبرى والإفصاح عن ممارساتها الضارة بالبيئة، وتُعد "مجلة المرصد العابر للحدود" مثالًا بارزًا في هذا المجال، حيث تُصدر تقارير دورية تفضح فيها الانتهاكات البيئية والأخلاقية التي ترتكبها المؤسسات المختلفة. (6)

في هذا الإطار، تمكنت منظمة "السلام الأخضر" (غرينبيس) من تصنيف شركة "ميركادونا" الإسبانية ضمن أسوأ الشركات العالمية لعام 2011، وذلك بسبب تورطها في استغلال الموارد السمكية في الصحراء الغربية بشكل غير قانوني، جاء هذا التصنيف في سياق إعلان المنظمة السنوي عن قائمة تضم أربعين شركة عالمية لا تلتزم بالقوانين الدولية أو المعايير البيئية. وأوضحت "غرينبيس" أن "ميركادونا" تستفيد من الثروات البحرية في الصحراء الغربية التي تخضع للاحتلال المغربي، حيث تقوم باستخراج ما يقرب من 30 مليون طن من السردين، الأمر الذي اعتبرته دعماً غير مشروع للاحتلال المغربي.

ويُعزى اختيار "غرينبيس" لهذه الشركة إلى التحركات المكثفة لحملة دولية تقودها عدة منظمات، من بينها المرصد الدولي لحماية ثروات الصحراء الغربية، ومنظمة "الصحراء – الثورة"، ومنتدى الدعم السياسي للشعب الصحراوي، ورابطة الطلبة الصحراويين في إسبانيا حيث تنظم "غرينبيس" سنويًا فعالية للإعلان عن الشركات التي تعتبرها الأسوأ في العالم، وتسعى من خلالها إلى فضح الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية التي تضر بالبيئة، وتسليط الضوء عليها أمام الرأي العام العالمي. ويكمن الهدف من إدراج شركة "ميركادونا" ضمن هذه القائمة في تعريضها لضغوط مجتمعية وإعلامية، والتأثير سلبًا على صورتها أمام

المستهلكين، مما قد يدفعها إلى التراجع عن التعاون مع الشركات المتورطة في استغلال المياه الإقليمية الصحراوية ونهب مواردها. (7)

3. تنظيم المظاهرات والاحتجاجات:

في كثير من الأحيان، لا تُسفر التقارير والبيانات التي تصدرها المنظمات الدولية غير الحكومية عن نتائج ملموسة بسبب تمسك السلطات الحكومية بمواقفها وعدم استجابتها للمطالب المطروحة، وأمام هذا الوضع تلجأ هذه المنظمات إلى ممارسة مزيد من الضغط من خلال تنظيم مسيرات ووقفات احتجاجية تهدف إلى استنكار الممارسات والتصرفات السلبية الصادرة عن الجهات الحكومية. كما قد تتخذ احتجاجاتها شكل مظاهرات ميدانية تُنظم بالقرب من مواقع تنفيذ المشاريع التي يُعتقد أنها تُلحق أضرارًا بالمناخ أو تُحدث آثارًا بيئية سلبية، وذلك بغرض لفت انتباه الرأي العام وصناع القرار إلى المخاطر المترتبة على تلك المشاريع.

في مدينة سياتل، وخلال انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية عام 1999، شهدت المدينة احتجاجات ضخمة تُعد من أبرز مظاهر المعارضة في القرن العشرين ضد منظمة التجارة العالمية. قاد هذه المظاهرات نشطاء بيئيون اتهموا المنظمة بإلحاق أضرار جسيمة بالبيئة مطالبين بضرورة إخضاع سياساتها وأطرها القانونية للاتفاقيات والمعايير البيئية الدولية.

وقد نجحت هذه الحركة الاحتجاجية في لفت انتباه العديد من الاقتصاديين وصناع القرار إلى المخاطر البيئية الكامنة في سياسات منظمة التجارة العالمية، وأكد مدير منظمة "السلام الأخضر" آنذاك أن مظاهرات سياتل قد أثمرت عن نتائج ملموسة، حيث أصبحت المنظمة مجبرة على التعامل بجدية مع القضايا البيئية، مشيرًا إلى أن القوى الفاعلة في صياغة العلاقة بين البيئة والتجارة ستضع حماية المناخ والحفاظ على البيئة في مقدمة أولوياتها.

وفي سياق آخر، وجّهت منظمات البيئة الدولية انتقادات حادة للولايات المتحدة بسبب انسحابها من بروتوكول كيوتو لعام 1997، بعد أن وقّعت عليه ورفضت التصديق عليه لاحقًا، مبرّرة ذلك بتعارضه مع مصالحها الاقتصادية، ونظرًا لأهمية دور الولايات المتحدة في النظام القانوني الدولي لحماية

المناخ كونها حينذاك أكبر مصدر لانبعاث الغازات الدفيئة، إضافة إلى استثناء الصين – ثاني أكبر مصدر للانبعاثات – من الالتزامات المفروضة في البروتوكول، فقد أدى هذا الموقف إلى إضعاف فعالية البروتوكول خلال فترة الالتزام الأولى (2008–2012).

وانطلاقًا من هذه التحديات، ناقش بعض الباحثين سبل الضغط الممكنة على الولايات المتحدة لحثّها على تغيير موقفها الرافض للمشاركة في الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المناخ. وكان من أبرز هذه السبل دور المنظمات الدولية غير الحكومية، التي يمكن أن تؤدي دورًا محوريًا من خلال ممارسة ضغوط داخلية قوية.

وقد تجلى هذا الضغط في أشكال متعددة، مثل تنظيم الاعتصامات والمظاهرات، ونشر تقارير بيئية في وسائل الإعلام، وتقديم دراسات وتحليلات آنية عن أوضاع المناخ، بالإضافة إلى تقديم توصيات مكتوبة أو شفهية تستند إلى بيانات علمية، بهدف التأثير في الرأي العام وصناع القرار داخل الولايات المتحدة. (8)

4. الضغط الاقتصادي:

تنطلق المنظمات الدولية غير الحكومية من فرضية أن الشركات لن تتقبل طواعية مسؤوليتها الاجتماعية، لكن يمكن إقناعها لفعل ذلك إذا هي خافت من الآثار المعاكسة على مصالحها الاقتصادية، حيث يشكل التهديد بالمقاطعة الاقتصادية رادعا للشركات يضطرها إلى التجاوب مع مطالب الأشخاص العازمين على المقاطعة، ففي المملكة المتحدة قامت منظمة البقاء العالمية Survival International بتهديد شركة سكوت بيبر بالمقاطعة بسبب عزم الأخيرة على إنشاء مصنع ورق في إندونيسيا يهدد حياة بعض القبائل، حيث كتبت منظمة البقاء رسالة لشركة سكوت بيبر جاء فيها: إذا قمنا بالمقاطعة فسينضم إليها 20 ألف ناشط في منظمتنا، بالإضافة إلى نادي سيرا Sierra Club وبه مليونا عضو " جاء الرد أن شركة سكوت بيبر قد صرفت النظر عن هذا المشروع.(9)

ثانيا:الاستراتيجيات التعاونية

تعتمد المنظمات الدولية غير الحكومية هذه الإستراتيجيات من خلال الانخراط في حوار وتواصل مستمر مع الحكومات والرأي العام بشأن القضايا التي تدافع عنها، وتسعى إلى التأثير في مواقفهم عبر توظيف الحجج الموضوعية والأدلة المنطقية والاعتبارات العلمية والأخلاقية بهدف إقناعهم بتبني قرارات وسياسات وتشريعات وممارسات تتوافق مع الأهداف التي تنادي بها. ولتحقيق ذلك، تلجأ هذه المنظمات إلى مجموعة من الوسائل والآليات التي تساعدها على تعزيز قدرتها الإقناعية وتحقيق التأثير المنشود.

1. الإقناع الشخصي:

يلعب الإقناع المباشر دورًا محوريًا في تعبئة الرأي العام، وتوسيع قاعدة المؤيدين للقضايا التي تطرحها المنظمات الدولية غير الحكومية، وتعزيز مشروعيتها، مما يمكّنها من تنفيذ مهامها وتحقيق غاياتها بسرعة وكفاءة.

ونظرًا لعدم قدرة معظم هذه المنظمات على الاحتفاظ بفرق عمل دائمة في عدة دول، فإنها تعمد إلى إيفاد أعضاء بارزين في بعثات استكشافية لمتابعة المستجدات الميدانية، والمساعدة في ترسيخ وعي الجماهير بأهمية القضايا المطروحة، ويتم ذلك عبر الانتقال إلى مواقع العمل السكنية، أو مخاطبة الناس في الطرقات والأماكن العامة، بهدف كسب تعاطفهم وحشد تأييدهم. ولتحقيق ذلك، يلجأ القائمون بعملية الإقناع إلى أدوات متنوعة كالمنشورات، الكتيبات، النشرات، والمواد التوعوية، أو يعتمدون على الحوار المباشر مع الجمهور، حيث يتم التعريف بجوهر القضية، وخلفياتها، والأضرار أو المخاطر المرتبطة بها. وتتيح هذه المقاربة فرصة الإصغاء إلى آراء أفراد المجتمع المحلي، وتعديل الرسالة وفقًا لتلك الآراء، كما قد تركز على المصالح الذاتية للأفراد من خلال تسليط الضوء على الأخبار المؤثرة في حياتهم اليومية.

ويسجل تاريخ المنظمات الدولية غير الحكومية العديد من النماذج البارزة التي تبرز نجاحها في توظيف مهارات الإقناع والحوار لحل النزاعات، خاصة في المجال البيئي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات. ففي تلك الفترة، أصدرت شبكة "الأنهار الدولية" نشرة خاصة بالسدود العملاقة، بهدف حشد تأييد السكان في الصين، ماليزيا، والهند لمعارضة مشاريع السدود الكبرى. وقد احتوت الأعداد

الأولى من النشرة على مراجعات نقدية لهذه المشاريع، وتم توزيع 2500 نسخة منها على أفراد ومنظمات في 56 دولة، مما أثار تعليقات القراء وأفضى إلى سلسلة من النقاشات الداخلية، أسهمت في تشكيل هيكل تنظيمي جديد لمجموعة المتطوعين المعنيين بالنشرة، والتي تحول اسمها لاحقًا إلى "مراجعة الأقمار العالمية". وبفضل هذه الجهود الإقناعية، نُظم مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1988 حول الآثار الاجتماعية والبيئية للسدود الكبرى، مما فتح آفاقًا جديدة للحوار والنقاش، وأتاح فرصًا إضافية لإقناع الأطراف المعنية بضرورة إعادة النظر في تلك المشاريع.[10]

2. تشكيل شبكات واتحادات لحماية المناخ:

يتجلى هذا التوجه في قيام عدد كبير من الشركات بتوحيد جهودها والانضمام إلى منظمات أو مبادرات مشتركة تسعى إلى تحقيق أهداف بيئية محددة، وفي مقدمتها الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ومن الأمثلة على ذلك ما قامت به شركة Dupont الأمريكية، إذ وضعت برنامجًا يستهدف خفض انبعاثات الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة بلغت 65% مقارنة بمستويات عام 1990، وهي نسبة تفوق بكثير الالتزام الذي نص عليه بروتوكول كيوتو، والذي حدد هدف التخفيض بـ8% فقط. وقد أكدت هذه الشركات متعددة الجنسيات إيمانها بأهمية بروتوكول كيوتو باعتباره خطوة أساسية اتخذها المجتمع الدولي لتعزيز الحماية الدولية للمناخ، كما تبنت رؤية مفادها أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يتعارض مع حماية المناخ، بل يمكن أن يسير جنبًا إلى جنب مع دعم الأمن البيئي..[11]

وفي هذا السياق، أصدر تحالف من المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية نداءً من بروكسل لإنشاء محكمة جنائية دولية للبيئة والصحة. وبموجب هذا الاقتراح ستُقاضى الشركات المسؤولة عن الكوارث البيئية مثل تسربات النفط بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ويؤكد الموقعون على ميثاق بروكسل أن العدالة العابرة للحدود الوطنية وحدها هي القادرة على معالجة هذه الأضرار بشكل كافٍ، إذ يجب ألا يفلت المتسبب في التلوث الذي ينتهك حق الإنسان في بيئة صحية من العقاب. ويقترح الميثاق توسيع نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية من خلال الاعتراف بـ"الكوارث البيئية" كجرائم طوعية بموجب القانون الدولي، وبهذه الطريقة يمكن اعتبار الجرائم البيئية الجسيمة جرائم ضد الإنسانية، مما يضمن حماية دولية أقوى للنظم البيئية.[12]

3. الارتباط والشراكة

يبرز نموذج "سلسلة التعاون" (Collaboration Continuum) الذي طوّره James Austin في كتابه The Collaboration Challenge: How Nonprofits and Businesses Succeed Through Strategic Alliances (تحدي التعاون: كيف يحقق القطاع غير الربحي وقطاع الأعمال النجاح من خلال التحالفات الإستراتيجية)، أن العلاقات التي تنشأ بين الشركات والمنظمات الدولية غير الحكومية ليست ثابتة، وإنما تتدرج عبر مستويات متعددة من التعاون. وتبدأ هذه المستويات بأبسط صورها، والمتمثلة في المبادرات الخيرية والتبرعات التي تقدمها الشركات، ثم تتطور إلى تبادل المعلومات والحوار، لتنتهي بالشراكات الإستراتيجية التي تمثل أعلى درجات التكامل والتعاون بين الطرفين.

ففي المرحلة الأولى تقوم العلاقة على العمل التطوعي والخيري، حيث تضطلع الشركة بدور المانح الذي يقدم المساعدات المالية أو العينية للمنظمات الدولية غير الحكومية دون وجود تفاعل مؤسسي واسع. ويتميز هذا النمط بضعف مستوى التواصل ومحدودية التوقعات المتبادلة بين الجانبين، ومن أبرز الأمثلة على ذلك العلاقة التي جمعت شركة Starbucks بمنظمة CARE، إذ التزمت الشركة منذ عام 1991 بدعم برامج المنظمة الرامية إلى تحسين ظروف معيشة العاملين في قطاع إنتاج القهوة وأسرهم في الدول المنتجة لها. ومع مرور الوقت، أصبحت ستاربكس أكبر مانح سنوي لمنظمة CARE في أمريكا الشمالية، حيث تجاوزت قيمة مساهماتها 1.2 مليون دولار أمريكي خُصصت لتمويل مشروعات تنموية في إفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية.

أما المستوى الثاني من التعاون فيتمثل في إقامة علاقات تقوم على الحوار وتبادل الخبرات والمعلومات، بما يسمح لكل طرف بالاستفادة من إمكانات الطرف الآخر في مجالات مثل حقوق الإنسان، وحماية البيئة، وتحسين ظروف العمل، والصحة المهنية، واكتساب المعرفة والخبرات المتخصصة. ومن الأمثلة على ذلك التعاون الذي جمع شركة The Walt Disney Company بإحدى

المنظمات المعنية بحماية الحياة البرية الإفريقية، بهدف تطوير خبراتها في مجال الإدارة البيئية وتعزيز الممارسات المستدامة داخل متنزهات ومرافق مملكة ديزني للحيوان.

وفي أعلى مستويات التعاون، تتحول العلاقة إلى شراكة إستراتيجية متكاملة تُدمج ضمن السياسات والخطط الأساسية للطرفين، بحيث يعمل كل منهما على تحقيق أهدافه وقيمه من خلال تعاون طويل الأمد، ويُعد التعاون بين شركة Georgia-Pacific وThe Nature Conservancy نموذجًا بارزًا لهذا المستوى، فبعد سنوات اتسمت فيها العلاقة بالتوتر والخلاف، نظراً لاختلاف مصالح الطرفين، حيث تُعد منظمة الحفاظ على الطبيعة من أكبر المؤسسات الخاصة المعنية بحماية الموارد الطبيعية في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تُعد جورجيا باسيفيك من الشركات الرائدة عالميًا في صناعة المنتجات الغابية، دفعت الضغوط البيئية المتزايدة والتحديات التي واجهتها الشركة الطرفين إلى فتح قنوات للحوار والبحث عن مجالات للتعاون. وقد تُوجت هذه الجهود عام 1994 بتوقيع اتفاقية أنهت حالة الخصومة وحولت العلاقة إلى شراكة قائمة على التعاون في إدارة الغابات بولاية كارولينا الشمالية، قبل أن تتوسع لاحقًا لتشمل مجموعة من المشاريع البيئية المشتركة. (13)

4. التنسيق والتعاون:

لا يتوقف نجاح جهود المناصرة والدفاع عن القضايا العامة على مدى استجابة الجهة المستهدفة أو صانع القرار فحسب، وإنما يرتبط أيضًا بامتلاك هذه الجهات للإمكانات والموارد والظروف الملائمة التي تمكنها من تنفيذ الإصلاحات المطلوبة. ففي كثير من الأحيان تواجه السلطات المختصة عقبات مختلفة، مثل ضعف القدرات التنفيذية، أو غياب المبادرة، أو التخوف من ردود فعل الأطراف المعارضة، وغيرها من التحديات التي قد تعرقل إحداث التغيير المنشود. وفي مثل هذه الحالات، تضطلع المنظمات الدولية غير الحكومية بدور داعم من خلال تقديم المساندة الفنية والاستشارية للجهات المعنية، وذلك عبر مجموعة من الآليات والأنشطة التي تقوم على التنسيق والتعاون، بما يجعل عملية الإصلاح تبدو ثمرةً لجهود مشتركة بين الطرفين.

وانطلاقًا من هذا الدور، تساهم المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم صناع القرار أثناء المفاوضات والاجتماعات المتعلقة بالاتفاقيات البيئية، وذلك بتزويدهم بالمعلومات والبيانات والإحصاءات

اللازمة، فضلاً عن متابعة تنفيذ الالتزامات البيئية على أرض الواقع، ورصد مدى امتثال الدول والشركات والمؤسسات لأحكام الاتفاقيات الدولية، إلى جانب المشاركة في الأنشطة الرامية إلى تعزيز حماية البيئة. وتُعد منظمة Friends of the Earth (أصدقاء الأرض) من أبرز النماذج التي جسدت هذا النوع من التعاون، إذ لعبت دورًا محوريًا في تعزيز التنسيق بين المنظمات الحكومية الدولية والشبكات غير الحكومية المعنية بالمناصرة البيئية. وقد أسهمت بفاعلية في مساعدة الحكومات والمنظمات الدولية على تنفيذ العديد من الاتفاقيات البيئية، بما في ذلك الاتفاقيات المتعلقة بالحد من تلوث الهواء والمياه والتلوث النفطي الناجم عن السفن الساحلية وسفن الشحن وناقلات النفط والعبارات والزوارق الترفيهية، فضلًا عن الاتفاقيات الخاصة بحماية الغابات والمحيطات، وصون التنوع البيولوجي، ومواجهة التغير المناخي.

واعتمدت المنظمة في أداء هذا الدور على جمع وتحليل المعلومات الخاصة بمدى التزام الحكومات والمؤسسات الاقتصادية بأحكام الاتفاقيات البيئية الدولية، الأمر الذي عزز مكانتها على المستوى الدولي، ومكّنها من الحصول على صفة "مراقب" لدى عدد من المنظمات الحكومية الدولية، من بينها منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، والمنظمة البحرية الدولية (IMO)، واللجنة الدولية لصيد الحيتان (IWC).

وفي إطار دورها الرقابي، امتدت أنشطة منظمة أصدقاء الأرض إلى متابعة أداء الشركات متعددة الجنسيات وتعزيز التزامها بمبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك متابعتها لأنشطة شركة Monsanto المتخصصة في التكنولوجيا الحيوية الزراعية، حيث أصدرت المنظمة عام 2010 تقريرًا ضمن برنامجها المعني بمكافحة القرصنة البيولوجية، خلص إلى أن الشركة مارست ضغوطًا متواصلة لإضعاف التشريعات الأوروبية الهادفة إلى حماية المستهلكين والمزارعين بهدف تسهيل تسويق منتجاتها المعدلة وراثيًا دون إيلاء الاهتمام الكافي للآثار الاجتماعية والبيئية المترتبة على استخدامها. (14)

وفي نفس السياق يتعاون البنك الدولي بشكل وثيق مع المنظمات الدولية غير الحكومية في تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع البيئية، ويُعدّ مصدرًا رئيسيًا للدعم المالي والفني. بالإضافة إلى شراكاته المباشرة يُدير البنك مبادرات رئيسية وتنفيذ مشروعات كبيرة لكل من صندوق البيئة العالمي (GEF) وصندوق

شراكة النظم الإيكولوجية الحيوية (CEPF)، ومن بين مشاريعه الرئيسية برنامج المناطق المحمية في الأمازون،كما شهد انخراط البنك في تمويل اعتمادات خفض الانبعاثات الكربونية، وُدير أكثر من ملياري دولار أمريكي عبر عشرة صناديق ومؤسسات مُخصصة لتمويل خفض انبعاثات الكربون. وتدعم هذه المبادرات مساهمات من ست عشرة حكومة وست وستين شركة من القطاع الخاص من قطاعات مُتنوعة.(15)

ثالثا: إستراتيجية نشر الوعي والتعليم

ترتكز هذه الإستراتيجية على تعبئة الرأي العام وإشراك مختلف فئات المجتمع في جهود التأثير على الجهات المسؤولة عن صنع القرار. وفي إطار هذا النهج، لا تسعى المنظمات الدولية غير الحكومية إلى مواجهة صناع القرار بصورة مباشرة، وإنما تعمل على رفع مستوى وعي الجمهور بالقضايا التي تتبناها بما يدفعه إلى ممارسة ضغوط مشروعة على المسؤولين السياسيين والجهات المكلفة بتنفيذ السياسات العامة، ويتطلب تحقيق هذا الهدف جهدًا طويل الأمد قد يمتد لسنوات، نظرًا لارتباطه بإحداث تغيير تدريجي في الثقافة المجتمعية وتعديل اتجاهات الأفراد وسلوكياتهم، بما يعزز مشاركتهم في عمليات التغيير الاجتماعي، ويزيد من قدرتهم على المناصرة وحشد التأييد للقضايا المطروحة. ولتجسيد هذه الإستراتيجية، تعتمد المنظمات الدولية غير الحكومية على مجموعة من الوسائل التوعوية والتثقيفية، من أبرزها:

1. تقديم الخبرة و المعلومات للدول والهيئات الرسمية:

تتمتع المنظمات الدولية غير الحكومية بميزة نسبية مقارنة بالعديد من الفاعلين في السياسة العالمية، تتمثل في قدرتها على الوصول إلى المعلومات والبيانات، ومعالجتها وتحليلها، ثم نشرها بسرعة وكفاءة، غالبًا دون أن تواجه القيود البيروقراطية أو السياسية التي تحد من عمل جهات أخرى. ومن هذا المنطلق، تُعد دقة المعلومات التي تنتجها وموضوعية التحليلات التي تقدمها أحد أهم المؤشرات التي تستند إليها في اكتساب المصداقية وتعزيز شرعيتها(16)،ولذلك تولي هذه المنظمات اهتمامًا كبيرًا بجمع البيانات المتعلقة بالمشكلات المختلفة، والكشف عن أسبابها وآثارها، ثم عرضها للرأي العام ووسائل الإعلام وصناع السياسات، لتصبح بذلك مصدرًا بديلًا للمعلومات التي قد لا تكون متاحة عبر القنوات الرسمية.

ويعتمد حصول هذه المنظمات على المعلومات الموثوقة في الغالب على شبكات اتصال غير رسمية تضم أعضاءها وشركاءها من الجماعات والمنظمات المتقاربة معها في الرؤى والأهداف داخل الدول وخارجها. وتستعين هذه الشبكات بوسائل متعددة لتبادل المعلومات، مثل الاتصالات الهاتفية، والبريد الإلكتروني، والفاكس، والنشرات الدورية، والمنشورات التوعوية، إلى جانب بناء شراكات مع المنظمات المحلية وتكليف ممثلين ميدانيين بمتابعة التطورات ورصد الوقائع، وجمع شهادات الأفراد الذين عايشوا الأحداث بصورة مباشرة، وتوفر هذه المعطيات أساسًا يمكن المنظمات من عرض القضايا بصورة واضحة ومبسطة، مع إضفاء بعد إنساني يعزز قدرتها على التأثير في الرأي العام من خلال إبراز معاناة الضحايا. وقد أصبح هذا الأسلوب يمثل منهجية فعالة في المناصرة، إذ يجمع بين الحقائق الميدانية والشهادات الحية والبيانات الكمية، بما يمنح الرسائل الصادرة عن هذه المنظمات قدرًا أكبر من الموثوقية، ويزيد من قدرتها على تعبئة الجماهير وحثها على المطالبة بإحداث تغييرات في السياسات العامة، بالاستناد إلى وقائع إنسانية وقضايا ذات أثر فردي وجماعي.

ومن أبرز الأمثلة التي برهنت على فعالية هذا النهج الحملات التي قادتها المنظمات الدولية غير الحكومية بشأن مشروعات السدود الكبرى، والتي استندت إلى توثيق آثارها الإنسانية والبيئية من أجل التأثير في الرأي العام والضغط على المؤسسات المالية الدولية لإعادة النظر في سياسات تمويل هذه المشروعات. ففي ثمانينيات القرن العشرين، عمل الصندوق العالمي للطبيعة (WWF) على تسليط الضوء دوليًا على التداعيات البيئية والاجتماعية المترتبة على إنشاء سدي هيراكود ونارمادا في الهند، مستندًا إلى عرض معاناة القرى التي كانت مهددة بفقدان مصادر رزقها نتيجة تدمير الموارد الغابية، إضافة إلى إبراز المخاطر التي تعرض لها القرد ذو ذيل الأسد، وهو أحد الأنواع المهددة بالانقراض التي كانت تعيش في غابات منطقة الوادي الصامت بولاية كيرالا، وقد أسهم توظيف هذه الوقائع الإنسانية والبيئية في تعزيز الاهتمام الدولي بالقضية وزيادة الضغوط الرامية إلى مراجعة سياسات تمويل تلك المشروعات..[17]

وفي الإطار ذاته، أسهمت بعض الأجهزة الرسمية المنشأة بموجب الاتفاقيات الدولية، مثل الأمانات العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي في تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال تزويدها بالدراسات والبحوث العلمية، والتحليلات القانونية

والاقتصادية التي تدعم التطبيق الفعّال لأحكام تلك الاتفاقيات. ويُعد هذا الدور من أبرز المهام التي تؤديها هذه المنظمات، إذ تسهم في إدماج المعطيات العلمية والاقتصادية والقانونية ضمن عملية صنع القرار السياسي، بما يعزز من جودة السياسات البيئية وفعاليتها.

وفي السياق نفسه، يضطلع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) بدور بارز في تقديم الدعم الفني والاستشاري للدول في مجالات الإدارة البيئية، حيث يوفر الخبرات اللازمة لتطوير آليات التسيير البيئي، ويساعد الحكومات في إعداد التشريعات الوطنية الخاصة بحماية البيئة، وصياغة الأطر القانونية المنظمة لها، إلى جانب المساهمة في إعداد مشروعات القوانين البيئية، ومن الأمثلة على ذلك مشاركته في إعداد مشروع قانون لحماية البيئة سنة 1996 بمقاطعة سالتا في الأرجنتين، فضلًا عن مساهماته المتعددة في مشاريع بيئية مماثلة في عدد من الدول.

كما تضم الساحة الدولية عددًا من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل في صورة شبكات متخصصة، وتقدم خبرات رفيعة المستوى في المجالات القانونية والبيئية من بينها المركز الدولي لقانون البيئة والتنمية (CIEL)، ومؤسسة التنمية والقانون الدولي (FIELD) اللذان يختصان بقضايا القانون الدولي للبيئة، ويقدمان الدعم الفني والمشورة القانونية بشأن موضوعات معقدة مثل القواعد القانونية المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على حماية البيئة.

وقد أسهمت المنظمات الدولية غير الحكومية بصورة ملموسة في إعداد الدراسات والأبحاث العلمية والقانونية المتعلقة بالقضايا البيئية، وفي تطوير المعرفة العلمية اللازمة لفهم المشكلات المناخية والبيئية واقتراح الحلول المناسبة للحد من الانتهاكات التي تمس البيئة والمناخ، وانطلاقًا من هذه الخبرات اكتسبت هذه المنظمات مكانة مهمة داخل النظام القانوني الدولي، ولا سيما من خلال تمتع العديد منها بالمركز الاستشاري لدى المنظمات الدولية، الأمر الذي يتيح الاستعانة بها في تقديم الرأي والمشورة الفنية والقانونية، والاستفادة من توصياتها وخبراتها المتخصصة عند إعداد السياسات واتخاذ القرارات في المجالات التي تدخل ضمن نطاق اختصاصها. (18)

2. **استخدام الرموز:**

تلجأ المنظمات الدولية غير الحكومية في كثير من الأحيان إلى توظيف الأحداث والوقائع ذات الدلالة الرمزية من أجل تعزيز مواقفها تجاه القضايا التي تدافع عنها، إذ تُعد هذه الوسيلة إحدى الأدوات الفاعلة في استراتيجيات الإقناع وكسب التأييد المجتمعي، فمن خلال استثمار الأحداث التي تستقطب اهتمام الرأي العام، تتمكن هذه المنظمات من رفع مستوى الوعي بالقضايا محل المناصرة وتوسيع قاعدة المؤيدين لأنشطتها وأهدافها.

ويُعدّ الحراك الذي قادته مجموعة من المنظمات البيئية، من بينها مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية (NRDC)، وصندوق الدفاع البيئي (EDF)، ومؤسسة تشارلز ستيوارت موت (Charles Stewart Mott Foundation)، ومنظمة أصدقاء الأرض، مثالًا واضحًا على هذا النهج. فقد أطلقت هذه المنظمات، خلال الفترة الممتدة بين عامي 1988 و1992، حملة دولية استهدفت التأثير في سياسات البنوك الإنمائية متعددة الأطراف، وعلى رأسها البنك الدولي، اعتراضًا على تمويله عددًا من المشروعات التنموية في الدول النامية، ولاسيما في آسيا، لما خلّفته من آثار اجتماعية وبيئية سلبية، من بينها تهجير السكان، وإعادة توطينهم قسرًا، والإضرار بالنظم البيئية.

وقد تزامنت هذه الحملة مع صدور كتاب "كوارث التمويل" (Financial Disasters) سنة 1986، من تأليف الباحث والناشط البيئي ستيفن شوارتزمان (Stephen Schwartzman)، الذي تناول بالنقد مجموعة من المشروعات الممولة من البنك الدولي، وعلى رأسها مشروع سد نارمادا في الهند، ومشروعات إزالة الغابات الاستوائية في البرازيل، وقد شكّل صدور هذا الكتاب حدثًا رمزيًا بالغ الأهمية إذ وفر أساسًا معرفيًا للحملة وأسهم في توجيه اهتمام الرأي العام إلى المخاطر البيئية والاجتماعية المترتبة على تلك المشروعات.

وأثمرت هذه الضغوط عن مراجعات ملموسة في سياسات البنك الدولي، حيث أُنشئ عام 1987 قسم متخصص بالبيئة ضمن هيكله التنظيمي، كما خضعت بعض المشروعات، ومن أبرزها مشروع سردار ساروفار (Sardar Sarovar) على نهر نارمادا في الهند، لسلسلة من الإصلاحات

والإجراءات التصحيحية. وفي عام 1993، أنشأ البنك لجنة مستقلة نسبيًا لتقييم مدى التزامه بإجراءات وسياسات الإقراض والتمويل، وتمكنت هذه اللجنة من فحص عدد من الوثائق الداخلية وكشف أوجه القصور المرتبطة ببعض مشروعاته.

وفي السياق ذاته، شكّلت حرائق الغابات الاستوائية في البرازيل خلال صيف عام 1988 حدثًا رمزيًا آخر أسهم في زيادة وعي الرأي العام، ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، بخطورة إزالة الغابات وعلاقتها بظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي. وقد أدى ذلك إلى تصاعد الضغوط الدولية على البنك الدولي، الأمر الذي دفعه إلى تعليق تمويل مشروع بولونوروستي (Polonoroeste)، ثم إعادة النظر في سياساته المتعلقة بمشروعات تنمية منطقة الأمازون، بما في ذلك توسيع نطاق المبادرات البيئية التي حظيت بدعم مجموعة الدول السبع (G7). [19]

3. إنشاء مواقع إلكترونية على مواقع الانترنت

تسعى المنظمات الدولية غير الحكومية إلى توظيف المنصات الإلكترونية والمواقع الرقمية كوسيلة فعالة لنشر الوعي بالقضايا البيئية، ولا سيما مشكلة تغير المناخ. وتُستخدم هذه المواقع لنشر المعلومات المتعلقة بمخاطر التغير المناخي، والتعريف بسبل الحد من آثاره، من خلال الترويج لمشروعات الطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، وبيان الآليات التي تساعد الدول على الانتقال إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية. كما تهتم هذه المنصات بنشر المعارف المتعلقة بتطبيق سياسات الحد من انبعاثات الكربون، وصون التنوع البيولوجي، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وحماية النظم البيئية البحرية والساحلية، وغيرها من القضايا البيئية ذات الصلة. ومن أبرز الأمثلة على هذه المنصات موقع Pew Center on Global Climate Change، الذي يُعد من المصادر المهمة في مجال التوعية بالتغير المناخي.

وتُعد فرنسا من الدول التي تحتضن عددًا كبيرًا من المنظمات والشبكات غير الحكومية الناشطة في المجال البيئي. ومن أبرزها شبكة Action Climat France، التي تُعنى بقضايا الاحتباس الحراري، وتمثل المنظمات الدولية غير الحكومية الفرنسية ضمن شبكة العمل المناخي (Climate Action Network – CAN). كما تنشط جمعية قضايا تغير المناخ (Le Changement

Climatique en Question)، التي تتولى إعداد الدراسات والتقارير المتعلقة بالتغير المناخي ونشرها، وتضم في عضويتها خبراء وأكاديميين من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأكاديمية العلوم، وأكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية. وإلى جانب ذلك، تمارس جمعية Action Carbone دورًا مهمًا في دعم وتمويل المبادرات الرامية إلى حماية الغابات والأراضي الزراعية، وتحسين كفاءة الطاقة، وتشجيع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، بما يسهم في الحد من الانبعاثات الكربونية وتعزيز التنمية المستدامة.

خاتمة

في ظل التحديات المتزايدة التي يواجهها كوكب الأرض بسبب التغيرات المناخية وتدهور البيئة، أصبح دور المنظمات الدولية غير الحكومية أمرًا حيويًا في حماية المناخ وتعزيز الأمن البيئي، حيث تمثل هذه المنظمات جسرًا فاعلاً بين القطاعات الحكومية والمجتمع المدني، حيث تعمل على تعزيز التوعية والتعاون الدولي من أجل مستقبل أفضل وأكثر استدامة.

إن التعاون المشترك بين المنظمات الدولية غير الحكومية والجهات الحكومية يمكن أن يقود إلى تحقيق نتائج إيجابية في مجال حماية المناخ والأمن البيئي. حيث تعزز هذه المنظمات من التوجه نحو السياسات المستدامة من خلال الدعوة إلى اتخاذ إجراءات جادة للتقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة، وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز إعادة التدوير وإعادة التحلل من جانبها، وتعمل أيضا على تعزيز الوعي العام حيال أهمية حماية البيئة والمناخ، وتشجيع المواطنين على المشاركة الفعالة في الحملات والمبادرات البيئية. وتقوم هذه المنظمات على توجيه الضغوط نحو القطاعات التي تسبب تلوثًا وتدهورًا بيئيًا، وتسعى للضغط على الحكومات لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة.

الهوامش:

(1) عبد الحفيظ بوقندورة، "**المسؤولية القانونية للشركات متعددة الجنسيات عن خرق حقوق الإنسان**"، مجلة أبحاث سياسية وقانونية، المجلد06، العدد 01، (2021)، ص 336.

(2) وافي الحاجة، "**المنظمات غير الحكومية و دورها في حماية البيئة**"، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد01، (2015)، ص 75.

(3) نوال الثعالبي، **"دور شبكات المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية"**،(أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة -1-)، 2016- 2017، ص 106.

(4) قوق سفيان،"**دور المنظمات غير الحكومية في حماية المناخ**"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد04، العدد02، (2021)،ص154-155.

(5) Morton Winston, "**NGO Strategies for Promoting Corporate Social Responsibility**", International Affairs 16, No2, (2002), p81.

(6) نوال الثعالبي، مرجع سابق، ص104.

(7) قواسمي لطفي، "**دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص– منظمة أصدقاء الأرض العالمية أنموذجا–**،(رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة)،2012-2013،ص80..

(8) قوق سفيان، مرجع سابق، ص155-156.

(9) قواسمي لطفي، مرجع سابق، ص81.

(10) نوال الثعالبي، مرجع سابق، ص101-102.

(11) قوق سفيان، مرجع سابق، ص151.

(12) بلباي إكرام، **"دور المنظمات الدولية غير الحكومية في قمع الجرائم البيئية"**، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 01، العدد01، (2013)،ص148.

(13) قواسمي لطفي، مرجع سابق، ص64-65.

(14) نوال الثعالبي، مرجع سابق، ص99-100

(15) وافي حاجة، **"التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية البيئية، مجلة القانون الدولي والتنمية"**، المجلد رقم04، العدد01، (2016)، ص70.

(16) صفية ايدري، مترجم، **"دور تحالفات القوة المتوسطة المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية: دراسة حالة حظر الذخائر العنقودية"** ،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد02 (2012) ،ص 218.

(17) نوال الثعالبي، مرجع سابق، ص96.

(18) قوق سفيان، مرجع سابق، ص152.

(19) المرجع نفسه ،ص98-99.